الأميركية والكونغرس والتي تبرز الوجه الانساني للولايات المتحدة. ولا يكلف الباحث نفسه شديد عناء لقراءة ما وراء السطور من أطماع سياسية واقتصادية، فتلتقي طروحاته، عن قصد، أو عن غير قصد، بالعملة التي تحاول بعض أوساط المنطقة ترويجها والدعاية لها، والقائلة بالحل الشامل والعادل بمباركة الولايات المتحدة، والتي تصرف، عملياً، بمنح الولايات المتحدة قواعد عسكرية وامتيازات اقتصادية وسياسية من أجل الحصول على بعض المكاسب «الهزيلة» ومن أجل ضمان بقاء المصالح الأمبريالية في المنطقة واستمرار استغلالها ونهب ثرواتها وتطويعها لأطول وقت ممكن.

ويتضح من الخطوط العريضة، لهذه المقدمة الموجزة عن الكتاب، منهج شديد في التعامل مع المادة التاريخية التي حصلها والنظرة التبسيطية الضيقة التي يشيد على أساسها استنتاجات بغاية الخطورة، مثل اقراره بشرعية المصالح الأميركية ومناشدته الولايات المتحدة عقلنة سياستها تجاه الفلسطينيين، بشكل يحمي مصالحها ومصالح حلفائها الأوروبيين، يقول شديد في هذا الصدد: «كان استمرار الولايات المتحدة في التمسك بسياستها الفلسطينية الراهنة باهظ الكلفة. وهو أمر ينذر بالكارثة لا على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط وحدها فحسب، بل على حلفائها الأوروبيين أيضاً، ثم يضيف «لقد حان الوقت، بعد ما يزيد عن ثلاثين عاماً، لأن تعترف الولايات المتحدة الأميركية بالحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في إقامة دولته...»

ورغم اقرار شديد، في خاتمة كتابه، بالدور الأمبريالي الأميركي القائم على نهب ثروات العالم وقمع حركات التحرر فيه، فإن المنحى التبسيطي الذي ينطلق منه الكاتب يتجلى في كل فقرة من فقرات الكتاب الذي نحن بصدد مناقشته.

نتيجة الفهم الخاطىء لطبيعة الحركة الصهيونية ونشأتها، يبني شديد احكاماً وتحليلات لا تتسم بأية صوابية تاريخية، حين يقبل بادعاءات الحركة الصهيونية بأنها حركة دينية وسياسية متخصصة، تهدف إلى ايجاد ملجأ لليهود. وعلى أساس هذا الفهم ينطلق شديد في تقييم جملة المواقف الأميركية من الحركة الصهيونية، النابعة، كما يصفها، من تاريخ الكونغرس الحافل بسجلات التأييد لقضايا البلدان الصغيرة. ويضطر شديد إلى دفع منهجه التحليلي هذا إلى نتائجه المنطقية، متغاضياً عن العديد من الحقائق، والقائل بأن سياسة الولايات المتحدة حيال الفلسطينيين كانت نابعة فقط عن سوء فهم الولايات المتحدة لحقيقة الشعب الفلسطيني، يقول شديد: «بالرغم من انه صار واضحاً الآن من هم الفلسطينيون واين هم، فان الولايات المتحدة لم تبذل في الفترة ما قبل ١٩٤٨ أي محاولة للتحقق من هوية الفلسطينيين كفريق متميز، وبالتالي لم تضع أية سياسة تجاههم» (ص١٦).

غير ان طرح شديد هذا يتناسى حقيقة هامة، وهي سياسة التغييب المتعمد للشعب الفلسطيني، لمنعه، بالقوة بعد انتهاء الحرب، من ممارسة حقه في تقرير المصير ومن ثم ابعاده عن أرضه لإحلال المهاجرين والمستوطنين اليهود محله، بمباركة من الولايات المتحدة. ويتضح هذا الاتجاه في المذكرة التي أعدها بلفور عام ١٩١٩ حول «سوريا وفلسطين وما بين النهرين» والتي وصلت نسخة منها إلى رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون. ويتضح أيضاً من المقابلة بين بلفور والقاضي الأميركي الصهيوني برانداييس (المقرب من الرئيس ويلسون)، حيث جرت مناقشة لنقطة رئيسية تتلخص في تشديد بلفور على ضرورة استثناء فلسطين من أي تطبيق لمبدأ حق تقرير المصير الذي ينادي به ويلسون (في محاولة لم تنجح، يومها، لد نفوذ الأمبريالية الأميركية خارج نطاق أميركا اللاتينية إلى مناطق الأمبرياليات الأوروبية وعلى حساب الأخيرة) لأن الدول الكبرى ملتزمة ببرنامج الحركة الصهيونية الذي يتعارض مع تطبيق مبدأ حق تقرير المصير على أساس رغبات أكثرية الشعب؛ إذ أنه ليس مفروضاً بالدول المعنية أن تتعامل مع رغبات السكان المحليين لفلسطين، بل أن تعمل، بوعي وتصميم، على بناء جماعة جديدة فيها تصبح في المستقبل هي الأكثرية في البلاد. واستفسر بلفور، بعد هذا الشرح من برانداييس، عن موقف الرئيس ويلسون من التعارض الواضح بين مناداته بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير من جهة والتزام الدول الكبرى بضرورة تنفيذ المشروع الصهيوني من جهة ثانية. وكانت اجابة القاضي الأميركي الموافقة على ضرورة التعامل مع المشكلة على أساس المجتمع اليهودي الجاري بناؤه في